مجتمع

مقتل 17 شخصاً في انفجار بمصنع للأدوية في الهند

أعلنت الشرطة الهندية، أمس الخميس، أنّ انفجاراً وقع في مصنع للأدوية أسفر عن مقتل 17 شخصاً على الأقلّ وإصابة أكثر من 30 آخرين بجروح، غالبيتهم بحروق ناجمة عن مواد كيميائية. وبحسب صحيفة «هندو»، فإنّ قوة الانفجار كانت شديدة لدرجة أنّ عدداً من القتلى تناثرت أشلاؤهم. ووقع الانفجار في مصنع للأدوية في منطقة أناكابالي بولاية أندرا براديش. وأكد قائد شرطة المنطقة م. ديبيكا أنّه لم يبق أحد محاصراً داخل المبنى وقد انتهت عمليات الإنقاذ، مضيفاً أنّ المحققين يعتقدون أن الانفجار ناجم عن تسرب غاز. (فرانس برس)

نيوزيلندا: إلغاء رحلات جوية إثر ثوران بركان

تسبب ثوران بركان في نيوزيلندا في إلغاء عدد من الرحلات الجوية أمس الخميس، فيما حذر علماء من احتمال استمرار الثوران أسابيع أو أشهراً مقبلة. ويقع البركان وايت آيلاند قبالة الجزيرة الشمالية وعلى مسافة 200 كلم من أوكلاند، أكبر مدن البلاد. وقالت شركة الطيران الوطنية «إير نيوزيلاند» إن عشر رحلات جوية ألغيت بسبب انجراف الرماد البركاني إلى مسارات الطيران في بعض المطارات المحلية. وأكد متحدث باسم الخطوط أن الرحلات استؤنفت بعدما تبدد الرماد البركاني في المجال الجوي المحيط. (فرانس برس)

غزة تنتظر لقاحات شلل الأطفال

يعقّد القصف الإسرائيلي المتواصل وارتفاع درجات الحرارة خطط التلقيح ضد شلل الأطفال في قطاع غزة، بعدما أعلن الأسبوع الماضي تسجيل أول حالة شلل أطفال منذ 25 عاماً في ظل تدهور كبير في الظروف الصحية. ويوم الجمعة الماضي، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية من رام الله تسجيل أول إصابة بفيروس شلل الأطفال في مدينة دير البلح في وسط قطاع غزة لدى طفل يبلغ من العمر عشرة أشهر ولم يحصل على جرعة تطعيم ضد المرض. وتقول منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) إن لديهما خططاً تفصيلية لتطعيم 640 ألف طفل في أنحاء غزة بدءاً من نهاية الشهر الجاري. وتوضح مديرة الاتصالات في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، جولييت توما، أنه «من الصعب للغاية القيام بحملة تطعيم بهذا الحجم تحت سماء مليئة بالغارات الجوية». وتزيد درجات الحرارة المرتفعة في فصل الصيف من صعوبة تنفيذ حملة التلقيح. ومن المتوقع أن تكون الأدوات اللازمة للحفاظ على التبريد، بما في ذلك الثلاجات، قد بدأت بالوصول إلى مطار تل أبيب، على أن تليها جرعات من اللقاح، فيما يتوقع دخول اللقاحات غزة بعد غد الأحد من إسرائيل عبر معبر كرم أبو سالم بالقرب من الحدود المصرية. وتمّ تحضير حوالي 1،6 مليون جرعة لتوفير جرعتين لكل طفل من أطفال غزة البالغ عددهم 640 ألفاً، مع جرعات فائضة لتغطية ما يمكن فقده بسبب الحرارة.

(فرانس برس)

المياه الملوثة أحد اسباب الإصابة بشلل الأطفال (بشار طالب/ فرانس برس)

المغرب: مشروع قانون لزيادة الإجازة

الرباط ـ **عادل نجدي**

شهد المغرب أخيراً تقديم مشروع قانون يهدف إلى زيادة مدة الإجازة السنوية للموظفين الحكوميين، ومنح أولئك الذين تجاوزوا سن الـ55 إجازة 15 يوماً إضافية. وتطرح تساؤلات حول إذا كانت الحكومة ستتبنى المشروع خلال مناقشة لجنة العدل والتشريع بمجلس المستشارين (الغرفة الثانية في البرلمان) الاقتراحات في الدورة التشريعية المقبلة المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل.

يقول المستشار في البرلمان عن نقابة «الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب»، خالد السطي، الذي اقترح مشروع القانون إلى جانب المستشارة لبنى علوي، لـ«العربي الجديد»: «تعتبر فترة العطلة السنوية المستهدفة من حقوق الموظفين التي يسمح بها القانون من أجل تحفيزهم وتجديد نشاطهم، وهي ذات انعكاسات اقتصادية واجتماعية إيجابية، ما يقتضي مراجعة المدة المخصصة لهذه العطلة السنوية. والمطلوب رفع هذه الفترة من 22 إلى 30 يوماً تقتطع منها بعض الأيام من أجل تمديد عطلة الأعياد الدينية كي لا تقل مدتها عن أسبوع كامل تحافظ على رمزية هذه المناسبات لدى المغاربة والتحركات التي ترافقها». ويوضح أن مشروع القانون يهدف إلى منح الموظفين الذين تجاوزوا سن الـ55 سنة إجازة 15 يوماً إضافية لمراعاة ظروف هذه الفئة والاعتراف بالخدمات التي قدمها أفرادها في سبيل النهوض بالمرافق العمومية. ويرى رئيس مركز «شمال أفريقيا للدراسات والأبحاث وتقييم السياسات العمومية» رشيد لزرق، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن اقتراح القانون الذي يهدف إلى رفع أيام الإجازة السنوية من 22 إلى 30 يوماً يمكن أن يُدرج في سياق مواكبة المغرب التوجه الدولي والإقليمي في هذا الشأن، وأكد أن زيادة أيام الإجازة السنوية ينشط السياحة الداخلية ويعطي دينامية للاقتصاد الوطني.

وتورد مذكرة مشروع القانون أن «الرخص السنوية (الإجازات السنوية) للموظفين تساهم بشكل كبير في تنشيط السياحة الداخلية، وتحقق قيمة مضافة زائدة لقطاعات مرتبطة بها مثل النقل والإيواء والطعام وغيرها من نواحي الحركة الاقتصادية المرتبطة بالنشاط السياحي». وتتحدث المذكرة عن أن «الرخص السنوية للموظفين تساهم في تجديد الهمم وإعطاء نفس جديد للموظفين لأداء مهماتهم بنشاط ومثابرة تمهيداً لزيادة الإنتاجية الوظيفية. ومقارنة بدول مجاورة يمنح المغرب 22 يوماً إجازة سنوية للموظفين في وقت تمنح الجزائر 2,5 يوم عن كل شهر، أي 30 يوماً في السنة، وتونس 30 يوماً و40 يوماً للموظفين في المناطق الصعبة، وإسبانيا 28 يوماً، وفرنسا 25 يوماً. ويقول مصطفى اليعقوبي، وهو موظف في وزارة العدل، لـ«العربي الجديد»: «يساند مشروع القانون واقع أن مدة 22 يوماً إجازة سنوية لا تكفي لإراحة الموظفين الذين ينفذون أعمالاً مضنية، وتمديدها إلى 30 يوماً سيجعل الموظفين أكثر إنتاجية». يتابع: «تعزيز الحوافز المادية والمعنوية للموظفين ينعكس إيجاباً على أدائهم وإنتاجيتهم ونفسياتهم. والعمل اليومي ليس أمراً سهلاً لا سيما بالنسبة إلى الموظفين في المحاكم».

في المقابل، تقول الموظفة فاطمة الزهراء العرايشي لـ«العربي الجديد»: «يمكن أن يساهم اقتراح القانون في تخفيف الضغط على عدد من الموظفين، خصوصاً أولئك المتقدمين في السن، لكن الأهم بالنسبة لي ولموظفين حكوميين كثيرين هو تحسين أوضاعنا المادية والمعنوية، وإيجاد حلول لإنقاذ القدرة الشرائية التي تأثرت بشكل كبير بموجة الغلاء التي تعرفها كل المنتجات المعيشية والخدمات الأساسية». ووفقاً للقوانين التشريعية والتنظيمية التي يجري العمل بها في المغرب، يحق للموظفين الاستفادة من مجموعة عطل، ويتعلق الأمر بشكل أساسي بالراحة الأسبوعية الإلزامية، والإجازة المرضية، والراحة في أيام الأعياد والإجازة السنوية التي تنص عليها الفصول من 38 إلى 46 مكرر من الظهير الشريف رقم 1-58-008 الصادر بتاريخ 24 فبراير/ شباط 1958، وهو بمثابة النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية. وينص المشرّع المغربي على أن لكل موظف الحق في الاستفادة من رخصة (إجازة) سنوية محددة بفترة 22 يوماً. وفي حال الأخذ في الاعتبار عطلات الأعياد الوطنية والدينية فإن عدد الأيام التي لا يعمل فيها غالبية الموظفين في المغرب تتجاوز 140.

آراء متضاربة

قابل عدد من الموظفين العموميين في المغرب، مشروع القانون الذي يهدف إلى زيادة أيام الإجازة السنوية بإيجابية، في ظل الحاجة إلى الراحة وتحفيز الإنتاجية وعدم الاضطرار إلى البحث عن أعذار للحصول على أيام إجازة إضافية. في المقابل، لا يعترض آخرون على المشروع بالضرورة، لكنهم يرون أن الأولويات تكمن في تفاصيل أخرى.

الغلاف

عمد الاحتلال الإسرائيلي إلى تقليص ما اسماها «المنطقة الآمنة» في قطاع غزة على مراحل، وذلك منذ بدء عدوانه على القطاع، لتصل إلى أقل من 10% بعدما كانت تقع على مساحة تقدر بـ 63%

«المنطقة الآمنة» في غزة
أضيق منطقة سكنية في تاريخ البشرية

غزة ـ **امجد ياغي**

أعلن الاحتلال الإسرائيلي، مساء أول من أمس الأربعاء، عن إخلاء جديد وسط مدينة دير البلح، الواقعة في وسط قطاع غزة، على مقربة من شارع صلاح الدين الحدودي، بعدما أصبحت المدينة الأكثر اكتظاظاً نتيجة تقليص «المنطقة الآمنة» التي يدعيها الاحتلال. بذلك، وصلت «المنطقة الآمنة» لأقل من 10% من مساحة قطاع غزة الإجمالية، التي كانت قبل السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي 360 كيلومتراً مربعاً. وأعلن المكتب الإعلامي الحكومي، بعد تهديد أجزاء من مدينة دير البلح، أن الاحتلال ما بعد منتصف أغسطس/ آب الجاري، قلص المنطقة التي يدعي أنها إنسانية وآمنة إلى 36 كيلومتراً مربعاً، أي ما يقدر بأقل من 10% (9,5% تحديداً) من إجمالي مساحة القطاع العامة، وتشمل أراضي زراعية، ومقابر، ومراكز خدماتية وتجارية واقتصادية، وشوارع.

تسلسل التقليص

بدأت التهديدات الإسرائيلية في 21 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، عندما ألقى الاحتلال منشورات تأمر سكان منطقة شمال وادي غزة بالإخلاء وتهددهم بالمخاطر المحدقة بهم في حال البقاء. ومطلع نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، زعم أنه خصص المنطقة الجنوبية منطقة إنسانية آمنة، وبلغت مساحتها آنذاك 230 كيلومتراً مربعاً. كانت «المنطقة الآمنة» تقع على مساحة 63% من إجمالي مساحة قطاع غزة، وهي عبارة عن أراض زراعية، ومراكز خدماتية وتجارية واقتصادية، وتشمل حدود مخيم النصيرات شمال غربي القطاع حتى معبر رفح البري جنوباً وشرقاً حتى شارع صلاح الدين. ومطلع ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بدأ الاحتلال الإسرائيلي تنفيذ سياسة جديدة في القطاع، وتحديداً بعد انقضاء فترة الهدنة التي استمرت أسبوعاً (من 24 نوفمبر/ تشرين الثاني وحتى الأول من ديسمبر/ كانون الأول الماضيين). وأعلن الاحتلال الإسرائيلي حينها مدينة خانيونس منطقة قتال، وقصف المنطقة الغربية الشمالية، ودمر مدينة حمد فيها، وارتكب العديد من المجازر. وقلّص «المنطقة الآمنة» بعد اجتياح خانيونس لتصل إلى 140 كيلومتراً مربعاً بما نسبته 38,3% من إجمالي مساحة قطاع غزة، وتشمل مرافق وطرقات وأراضي زراعية ومقابر ومنشآت اقتصادية قليلة. في ذلك الوقت، كانت مدينة خانيونس حتى وسطها، مروراً بحدود مخيم النصيرات شمالاً، وحتى شرق شارع صلاح الدين، الفاصل مع المنطقة الشرقية.

واستمر القصف الإسرائيلي على المناطق الآمنة في منطقة المواصي التي شهدت توسعاً حتى منتصف يونيو/ حزيران الماضي، ليعلن تقليص «المنطقة الآمنة» إلى 60 كيلومتراً مربعاً، بما نسبته 16,4% من إجمالي مساحة القطاع، مقتطعاً المناطق الشرقية بالكامل عن الخريطة. وفي منتصف شهر يوليو/ تموز الماضي، قلصها إلى 48 كيلومتراً مربعاً، أي ما نسبته 13,15% من إجمالي مساحة قطاع غزة.

ومطلع أغسطس/ آب الحالي، قلص الاحتلال مجدداً المنطقة التي يدعي أنها منطقة إنسانية آمنة إلى 40 كيلومتراً مربعاً فقط، بما نسبته 10,9% من إجمالي مساحة قطاع غزة وذلك حتى يوم الأربعاء، حين أفرغ مناطق جديدة من مدينة دير البلح، لتصبح «المنطقة الآمنة» أقل من 10%، بمساحة أقل من 36 كيلومتراً مربعاً. وتشمل «المنطقة الآمنة» الحالية غرب دير البلح، بدءاً من غرب شارع صلاح الدين وأحياء وسط المدينة وحتى شاطئ البحر، وصولاً إلى مناطق من مخيم النصيرات (مخيم 2)، ووسط الشارع العام منه، وصولاً إلى غرب مدينة خانيونس ومنطقة المواصي. كما تشمل حدود وسط مدينة خانيونس حتى حدود المواصي مع رفح. في هذا السياق، يوضح مدير المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، إسماعيل الثوابتة، أن الاحتلال يحاول شد الخناق أكثر على المهجرين والقاطنين في «المنطقة الآمنة» حالياً، وسط سلسلة من انتهاكات مقصودة تتعلق بحقوقهم الأساسية الإنسانية. ويوجد قرابة مليون و700 ألف من سكان غزة في المنطقة التي لا تتجاوز مساحتها الـ 10% من إجمالي مساحة القطاع (الباقون يتوزعون في شمال غزة وفي المناطق التي يتوغل فيها الاحتلال مناطق قتال). ويقول الثوابتة لـ«العربي الجديد»: «كان الغزيون يتوجهون إلى المناطق التي يدعي الاحتلال أنها آمنة للبحث عن مصادر للعيش، إذ كانت تضم أراضي زراعية قليلة، وغيرها من المراكز الخدماتية، لكن الاحتلال دمرها بشكل متعمد في إطار سياسة التجويع، وكان يختلق مبررات لإزالة مستلزمات الحياة، منها تدمير مصادر المياه وأنابيب نقلها إلى المنازل».

يضيف: «المنطقة الإنسانية الحالية مهترئة، وهي في معظمها مناطق غير صالحة للمعيشة، ومنها عبارة عن سواتر رملية تجري إصلاحات فيها. ولم تجر الاستجابة للمناشدات، جراء تفاقم الوضع الإنساني، سواء من قبل لجنة الطوارئ في قطاع غزة، أو المكتب الإعلامي الحكومي، والمنظمات الدولية. العالم صامت أمام تلك الجرائم، وسكان غزة الآن محشورون في أضيق منطقة سكنية في تاريخ البشرية أمام مرأى العالم». إلى ذلك، يقول مصدر في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إنّ تقليص «المنطقة الآمنة» يؤدي إلى كارثة إنسانية، في ظل العجز المستمر في كيفية تنقّل طواقم عمل الأونروا والمدنيين وتحديد نقاط توزيع المساعدات، واستمرار الخدمة الطبية، ما يهدد عملهم. يضاف إلى ما سبق المخاطر التي تهدد موظفي الوكالة، وقد استشهد 207 من موظفيها منذ بدء العدوان. يتابع في حديثه لـ«العربي الجديد»: «تراقب الوكالة لـ«العربي الجديد»: «كان الغزيون يتوجهون إلى المناطق التي يدعي الاحتلال أنها آمنة للبحث عن مصادر للعيش، إذ كانت تضم أراضي زراعية قليلة، وغيرها من المراكز الخدماتية، لكن الاحتلال دمرها بشكل متعمد في إطار سياسة التجويع، وكان يختلق مبررات لإزالة مستلزمات الحياة، منها تدمير مصادر المياه وأنابيب نقلها إلى المنازل».

يضيف: «المنطقة الإنسانية الحالية مهترئة، وهي في معظمها مناطق غير صالحة للمعيشة، ومنها عبارة عن سواتر رملية تجري إصلاحات فيها. ولم تجر الاستجابة للمناشدات، جراء تفاقم الوضع الإنساني، سواء من قبل لجنة الطوارئ في قطاع غزة، أو المكتب الإعلامي الحكومي، والمنظمات الدولية. العالم صامت أمام تلك الجرائم، وسكان غزة الآن محشورون في أضيق منطقة سكنية في تاريخ البشرية أمام مرأى العالم». إلى ذلك، يقول مصدر في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، إنّ تقليص «المنطقة الآمنة» يؤدي إلى كارثة إنسانية، في ظل العجز المستمر في كيفية تنقّل طواقم عمل الأونروا والمدنيين وتحديد نقاط توزيع المساعدات، واستمرار الخدمة الطبية، ما يهدد عملهم. يضاف إلى ما سبق المخاطر التي تهدد موظفي الوكالة، وقد استشهد 207 من موظفيها منذ بدء العدوان. يتابع في حديثه لـ«العربي الجديد»: «تراقب إدارة الوكالة الخرائط الإسرائيلية على مدار الساعة، لحماية طواقمها من الوجود بالمناطق المصنفة غير آمنة. والمؤسف أن عدداً من المدنيين لا يتركون تلك المناطق بسرعة، وقد اضطر البعض إلى البقاء فيها لعدم وجود مساحات وصعوبة التنقل، حيث تغيب المساعدات والرعاية الصحية وغير ذلك».

هجروا من خانيونس إلى دير البلح (أشرف أبو عمرة/ الأناضول)

تهجير متكرر

لا يثق الغزيون بالمناطق الآمنة، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي عمد إلى قصفها مراراً، وخصوصاً منطقة المواصي، حيث ارتكب العديد من المجازر. كما قصف مدينة رفح خلال شهري فبراير/ شباط ومارس/ آذار، قبل أن تبدأ العملية العسكرية في 6 مايو/ أيار الماضي. ومؤخراً، نزحت عائلات كثيرة ضمن «المنطقة الآمنة»، جراء ملاحقة الاحتلال الإسرائيلي لها في عدد من المناطق، على غرار محمد شبير. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أشعر بالندم لأنني خرجت من مخيم جباليا منذ بدء العدوان. عشت تهجيراً متكرراً، ربما لأكثر من 15 مرة. وخلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، نزحت أربع مرات. هنا موت وفي المنطقة الشمالية موت. المنطقة الآمنة هي سجن إسرائيلي لتعذيبنا وقتلنا».

> لا يثق الغزيون بالمناطق الآمنة إذ إن الاحتلال عمد إلى قصفها
>
> اضطر غزيون إلى البقاء في المناطق غير الآمنة لضيق المساحات

فانتقلنا إلى منطقة أخرى بقينا فيها ثلاثة أيام. ومجدداً، أخبرنا بوجوب الإخلاء بسرعة فتوجهنا إلى مدينة دير البلح. لا نستطيع التنفس، ولا توجد أية مساحات. نحن نعيش حياة مذلة ونتنقل من مكان إلى آخر. أصبحنا ننتظر الموت في أي مكان من المنطقة الآمنة، كونها المنطقة الأخطر في نظرنا». ويرغب البعض بالخروج من «المنطقة الآمنة» لاعتقادهم أن الهدف منها تعذيب الغزيين، بحسب مجدي حميد. ويقول لـ«العربي الجديد»: «أشعر بالندم لأنني خرجت من مخيم جباليا منذ بدء العدوان. عشت تهجيراً متكرراً، ربما لأكثر من 15 مرة. وخلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة، نزحت أربع مرات. هنا موت وفي المنطقة الشمالية موت. المنطقة الآمنة هي سجن إسرائيلي لتعذيبنا وقتلنا».

1,700,000

العدد التقريبي للغزيين في «المنطقة الآمنة» في قطاع غزة، بحسب المكتب الإعلامي الحكومي.

دعم نفسي وأنشطة ترفيهية لأطفال الجنوب اللبناني

يساهم الدعم النفسي والأنشطة الترفيهية التي تقيمها جمعيات للأطفال النازحين في جنوب لبنان في تخفيف الضغوط، رغم اشتياقهم إلى بيوتهم وقراهم

صور ـ **ريتا الجمّال**

لعبت الجمعيات والمؤسسات المحلية دوراً فعّالاً في تأمين الدعم النفسي للأطفال النازحين من القرى الحدودية، جنوبي لبنان، من خلال تنظيم نشاطات ترفيهية متنوعة في محاولة للتخفيف من وطأة التغيير الجذري الذي طرأ على حياة هؤلاء، من تركهم منازلهم ومدارسهم، وخسارتهم لأصدقائهم وعاداتهم الصيفية، ويومياتهم التي توثقها ساحات البلدات وشوارعها ودكاكينها. وأسفر العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عن استشهاد أكثر من 540 شخصاً، ونزوح ما يزيد عن 102 ألف شخص، بينهم ما لا يقل عن 30 ألف طفل اضطرّوا إلى ترك منازلهم، ما أثر على الخدمات الأساسية التي يعتمد عليها الأطفال والأسر، وتعليم حوالي 20 ألف طفل، بحسب ما ذكرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، في تقارير سابقة. ومن المبادرات التي لم تتوقف منذ بدء الاشتباكات على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة في الثامن من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحتى اليوم، تلك التي أطلقتها مؤسسة «شيلد»، وتقوم على تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي للأطفال، وتنظيم نشاطات متنوعة تمنحهم طاقة إيجابية في ظلّ الضغوط الكبيرة التي يعانون منها والتغييرات التي طرأت على حياتهم نتيجة العدوان.

وتأسست «شيلد» عام 2010، وتعنى بالتدخل الاجتماعي والإنساني والاقتصادي للتنمية المحلية، وتستهدف جميع الفئات والمناطق في ظل الأزمات وحالات الطوارئ. وفي مدينة صور، جنوبي لبنان، حيث مراكز إيواء انتشت للنازحين. وكانت لـ«العربي الجديد» جولة مع مديرة المؤسسة وناشطين فيها، للتعرف إلى النشاطات التي يمارسونها سواء في ملعب المدرسة، أو في ملاعب قريبة جداً من المكان حفاظاً على سلامتهم، يقصدونها بواسطة حافلة لا تغيب عنها أجواء الغناء والفرح والضحك والاستمتاع. وتقول مديرة البرامج في مؤسسة «شيلد» إيفا حمصي، لـ«العربي الجديد»، إنّ «النشاطات بدأت منذ الأسبوع الأول لاندلاع الاشتباكات، وشملت مناطق عدة، منها صور والنبطية وقرى الشريط الحدودي، بما في ذلك بنت جبيل ومرجعيون وحاصبيا والريحان». وتلفت حمصي إلى أنّ «التركيز أكثر هو على مراكز الإيواء، وهدفنا الأساسي الاستدامة، إذ ظهرت نشاطات كثيرة ومبادرات عدّة في هذه الفترة لكن من دون أن تستمرّ، لذلك نحرص على متابعة التواصل مع الأطفال وعدم تركهم».

وتشير حمصي إلى أنّ «هناك نحو 150 طفلاً في مراكز إيواء صور، ومبادرتنا ترتكز على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، إلى جانب استهدافهم بنشاطات مختلفة وملموسة، بهدف ضمان تفاعل أفضل معها من قبل الأطفال وفي ما بينهم، من الرياضة والفن والتعبير المسرحي والموسيقى والغناء والرسم وتعلم العزف على الآلات الموسيقية، حتى شك الخرز مثلاً للفتيات». وتشدد حمصي على أهمية هذه النشاطات بدلاً من إعطائهم النصائح النفسية فقط للسيطرة على حالة الغضب والضغوط وتفريغ الطاقة السلبية»، تضيف «يجب أن نكون واقعيين، إذ لا يمكن تغيير واقع الأطفال، فهؤلاء تركوا منازلهم وجاؤوا إلى هنا من مناطق مختلفة ويعيشون في ظروف لا تشبه تلك التي عاشوها في بيوتهم وقراهم. ومهما تعدّدت النشاطات التي نقيمها، لن تمحو المعاناة اليومية وتأثيراتها عليهم، لكن يمكن لهذه النشاطات أن تغيّر من سلوكياتهم اليومية والتحكّم بالغضب لديهم، وتجعلهم يرفّهون أقلّه عن أنفسهم، وبالتالي قد تغيّر بنسبة 50% نفسيّات الأطفال من دون أن ننسى أنّ هذه النشاطات تحصل داخل المراكز، وعدم الخروج له بدوره تأثيراته، بيد أنه لا يمكننا على مسؤوليتنا وفي الظروف الراهنة أخذهم إلى أماكن بعيدة».

وتلفت حمصي إلى أنّ «نسبة قليلة من الأولاد تمكنت من الالتحاق بمدارس، بينما بقي العديد منهم من دون تعليم خلال العام الماضي، في ظل عوامل وظروف عدة منها عدم تمكن الأهل من إحضار أوراق أولادهم معهم أو إفادات من مدارسهم. وهناك أعداد كبيرة أيضاً لم تستوعبهم المدارس ما شكل عائقاً كبيراً في هذا الإطار».

علي (12 عاماً)، من بيت ليف الجنوبية، ترك وعائلته المنزل منذ نحو عشرة أشهر، إذ إنّ بلدته تشهد قصفاً عنيفاً ومتواصلاً من قبل جيش الاحتلال الإسرائيلي، أسفر عن دمار كبير وسقوط شهداء. ويعرب علي عن سعادته بالنشاطات التي تقيمها مؤسسة «شيلد»، ولا يخفي حبّه الكبير للعبة كرة القدم التي يمارسها مع أصدقائه في المركز، ويشعر بفرحة كبيرة عند لمس الكرة والركض على أرض الملعب.

من جهته، يقول حسين، وهو أيضاً من بلدة بيت ليف، إنّه قصد وعائلته المركز منذ عشرة أشهر، معرباً عن سعادته بالنشاطات التي تقيمها المؤسسة، والتي تجعله يرفّه كثيراً عن نفسه، وخصوصاً أن هناك أطفالاً من عمره يلعب معهم. يعشق كرة القدم كونها من أجمل النشاطات، وفق تعبيره، بل تمثل النشاط الوحيد الذي يمارسه خلال يومه، ولا يردعه عنه شيء حتى أصوات القصف وجدار الصوت التي اعتاد عليها ولم يعد يخشاها. تمكّن حسين من تكوين عشرة أصدقاء في المركز، يحبهم ويلعب معهم، لكنه لا يخفي اشتياقه لمنزله في بيت ليف ورفاق البلدة والمدرسة، ويقول: «اشتقت للعب في الساحة، وركوب الدراجة الهوائية، ولعب كرة القدم مع أصدقائي. اشتقت إلى بيتي».

حسين، الذي كان يمضي يومياته باللعب مع أصدقائه في القرية وعلى الدراجة الهوائية وعلى الهاتف لبعض الوقت، اشتاق لرفاقه على مقاعد الدراسة، لكن منذ نزوحه، لم يرَ أحداً منهم أو يتحدّث إليهم.

أما ذو الفقار (11 عاماً)، من طيرحرفا الجنوبية، فنزح مع عائلته منذ نحو تسعة أشهر إلى مدينة صور، بعدما طاول قصف الاحتلال بلدته، ما شكّل خطراً كبيراً على حياتهم، ويعرب عن استمتاعه بالنشاطات التي تقيمها المؤسسة، يمضي يومه باللعب على الهاتف، ثم النزول إلى الساحة ولعب كرة القدم، النشاط الأحب إلى قلبه، مع أصدقائه. بات لديه عشرة رفاق يحبّهم، لكنه في الوقت نفسه يشتاق لأصدقائه في طيرحرفا، ويعرب عن اشتياقه لمنزل القرية ثم يقول: «هنا أجمل. أحبّ بحر صور»، هو الذي كان يقصد شاطئ الناقورة قبل الاشتباكات.

يشاركون في أحد النشاطات (حسين بيضون)

كرة القدم هي اللعبة الأحب بالنسبة لأطفال كليرين (حسين بيضون)

تقييد عمل قوارب إنقاذ المهاجرين في المتوسط يزيد نداءات الإغاثة

ترتفع نداءات استغاثة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط في ظل تقييد إيطاليا عمليات الإنقاذ لترتفع أعداد الوفيات نتيجة الغرق، فيما يتوقع تنفيذ مراكب البحث والإنقاذ التونسية مهمات بحرية خارج مياهها الإقليمية

مهاجرون قبالة مدينة صفاقس في تونس (ياسين قايدي/ الأناضول)

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسجّل منظمات الإغاثة البحرية طلبات استغاثة متزايدة من زوارق المهاجرين التي تواجه صعوبات في البحر، مع تقييد عمل مراكب الإنقاذ من قبل السلطات الإيطالية بمقتضى قانون الإنقاذ البحري الذي بدأ تطبيقه منذ عام 2023. وتخشى المنظمات غير الحكومية أن يتسبب الغياب الطويل لمراكب الإنقاذ في المتوسط في المزيد من الوفيات في البحر. وبحسب جمعية الإنقاذ «أس أو أس هيومانيتي»، خسرت سفن الإنقاذ في البحر الأبيض المتوسط العام الماضي ما يعادل 374 يوماً من الإنقاذ، بسبب الوقت الذي تستغرقه الرحلات الطويلة للوصول إلى موانئ الإنزال الإيطالية البعيدة، بعدما كانت تستقل الموانئ الأقرب. ومنذ يناير/ كانون الثاني الماضي، لقي أكثر من 1000 مهاجر حتفهم أو فقدوا وسط البحر الأبيض المتوسط، بحسب المنظمة الدولية للهجرة مقارنة بـ 3155 في عام 2023. وتؤكد المسؤولة في شبكة «هاتف إنذار المتوسط» هيبة محمد، أن «طلبات النجدة التي يتم تلقّيها عبر الشبكة في تصاعد مستمر منذ عام 2014»، مشيرة إلى أن «مهمات الإنقاذ التي تنفذها القوارب المتخصصة تتم أساساً في منطقة وسط البحر الأبيض المتوسط، بينما تغرق المراكب في ممرات بحرية مختلفة». تضيف في حديثها لـ«العربي الجديد»، أن «الشبكة تلقّت في الفترة ما بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول عام 2023 نحو 959 طلب نجدة من قوارب أبحرت من سواحل تونس وليبيا، وذلك من مجموع أكثر من 1900 طلب نجدة تلقتها الشبكة في كامل دول البحر الأبيض المتوسط». وتفيد بأن «السياسات الأوروبية في منع المهاجرين من الوصول إلى سواحل أوروبا أدت إلى نتيجة عكسية، إذ يتصاعد من عام إلى آخر تدفق المهاجرين غير العابئين بمحاولات الصد التي تمارسها الشرطة البحرية». وتشير إلى أن «تراجع نشاط مراكب الإنقاذ في المتوسط في ظل القيود الإيطالية يزيد مخاطر غرق المهاجرين، لكنه لا يحد من الهجرة عموماً». وتقول: «غالباً ما تجرف التيارات البحرية القوارب ويغرق راكبوها قبل وصول مراكب الإغاثة التي تتمركز في مناطق بعيدة نسبياً عن الممرات البحرية التي تسلكها القوارب بعيداً عن مراقبة الحرس البحري». تتابع: «تجازف قوارب المهاجرين بسلك ممرات بحرية غير آمنة وغير مشمولة بالتغطية من قبل مراكب النجدة، ما يفسر ارتفاع عدد المفقودين والقتلى في حوادث الغرق». ويوم 15 أغسطس/ آب الجاري، أنقذت سفينة المساعدات الإنسانية التابعة لمنظمة أطباء بلا حدود 57 مهاجراً في قارب مطاطي انجرف قبالة الساحل التونسي، وخصصت لها السلطات الإيطالية ميناء ليفورنو الآمن لإنزال ركابها، ما يمثل ثلاثة أيام ملاحية. وأعلنت المنظمة على موقعها على منصة «إكس» أن سفينة «جيو بارنتس»، وهي سفينة إنسانية تابعة لمنظمة «أطباء بلا حدود»، أنقذت 57 مهاجراً وسط البحر الأبيض المتوسط قبالة سواحل تونس، بعد التقاط إشعار من شبكة «هاتف إنذار المتوسط»، فيما قدّمت طائرة من جمعية «طيارون متطوعون» غير الحكومية الدعم الجوي للعملية. وقال تقرير صادر عن شبكة «هاتف إنذار المتوسط» إن «اتفاق الشراكة الذي وقعته تونس مع الاتحاد الأوروبي عام 2023 يمثل استمراراً لآلية التعاقد لمراقبة الهجرة من تونس في مجال التعاون البحري، من خلال تزويد قوات الأمن التونسية بالقوارب والرادارات المتنقلة والآليات وقطع الغيار والمحركات، من أجل التحكم بعمليات التنقل باتجاه أوروبا». وأكد التقرير الصادر في يونيو/ حزيران الماضي تحت عنوان «بحر مسيّج»، أن التعاقد المبطن بين تونس والاتحاد الأوروبي يهدف إلى إنشاء نظام الإعادة القسرية بالوكالة إلى تونس». وفي مقابل تقييد نشاط مراكب الإغاثة والإنقاذ الدولية، من المتوقع أن تنفذ مراكب البحث والإنقاذ التونسية قريباً مهمات بحرية خارج المياه الإقليمية التونسية، بعد الإعلان رسمياً عن إنشاء تونس منطقة البحث والإنقاذ الخاصة بها والخاضعة لمسؤوليتها. وبحسب المسارات الجديدة لمراكب الإنقاذ، سيكون متاحاً للبحرية التونسية القيام بعمليات اعتراض وإعادة المهاجرين على مساحة جغرافية تغطي مسارات المراكب من غرب ليبيا نحو جزيرة لمبيدوزا الإيطالية. وأصدرت تونس في إبريل/ نيسان الماضي الأمر رقم 181 المتعلق بتنظيم البحث والإنقاذ البحريين. وعرّف الأمر «البحث» بأنه «عملية تهدف إلى الاستدلال على الأشخاص المكروبين في البحر، يتولى تنسيقها المركز الوطني لتنسيق عمليات البحث والإنقاذ البحريين أو المراكز الفرعية»، بينما المقصود بـ«الإنقاذ» هو «عملية انتشال أشخاص مكروبين في البحر وتلبية احتياجاتهم الأولية الطبية أو غير الطبية ونقلهم إلى مكان آمن». ويرى المتحدث باسم المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رمضان بن عمر، لـ«العربي الجديد»: «عملياً، سيكون متاحاً للبحرية التونسية القيام بعمليات اعتراض وإعادة المهاجرين على كامل طول هذه المساحة الجغرافية الضخمة».

> تجازف قوارب المهاجرين بسلك ممرات بحرية غير آمنة
>
> السياسات الأوروبية أدت إلى نتيجة عكسية وزيادة تدفق المهاجرين